

يمكن تجديد المستقبل

بيان مقدم للمؤتمر الدولي

حول الطاقة المتجددة (المتجددات ٢٠٠٤)



مواطنون متخدون من أجل الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة (كيورز)

يهدف بيان المنظمات الأهلية هذا لإطلاق المرحلة التحضيرية الدولية نحو مؤتمر "المتجددات ٤ ٢٠٠٤" الذي سينعقد في بون، ألمانيا في حزيران/يونيو ٤ ٢٠٠٤. يحظى هذا المؤتمر بمكانة متميزة نظراً لتنوع وعدد المشاركيـن الكبير. وتدعى المنظمات الأهلية الموقعة أدناه الحكومات والجماهير المعنية للتغلب على النظم الحالية التي تستخدم الطاقة الأحفورية غير المستدامة وتطالبهم باتخاذ خطوات واضحة وحاسمة لاستخدام الطاقات المتجددة وترشيد استخدام الطاقة. لم تنجح قمة الأرض للتنمية المستدامة في تقرير وجهات النظر العالمية لتحقيق أهداف الحد من الفقر وزيادة التكافؤ بين النوع الاجتماعي وتوفير طاقة نظيفة يمكن لكافـة الناس أن يتـحملـوا تكاليفها أو تفادي التغيرات الخطيرة التي تطـرأ على المناخ. وقد أدى هذا الفشل إلى شعـور بخـيبة أمل كبيرة لدى مليارات من الناس. يقدم مؤتمر بون فرصة ثانية لتقديم خدمات الطاقة لهؤلاء الناس الذي يـفتـقرـونـ إـلـيـهاـ ولـلـبـدـءـ بـأـخـذـ يـدـ العـالـمـ عـلـىـ طـرـيقـ تـفـادـيـ تـغـيـرـ المناـخـ المـأسـاوـيـ. ويـجـبـ أـلـاـ نـهـدرـ هـذـهـ الفـرـصـةـ.

يدعو البيان كافة الدول التي تشاركتنا وجهة نظرنا لنقود العالم في هذا الاتجاه: يجب أن تقوم الدول المشاركة في ائتلاف جوهانسبرغ للطاقة المتجددة بتحـديدـ أـهـدافـهاـ الوـطـنـيـةـ خـلـالـ مؤـتـمرـ بـونـ وأنـ تـبـرـهنـ عـلـىـ دـوـرـهـاـ الـقـيـادـيـ وـعـلـىـ تـلـيـتـهـاـ لـلـوـعـودـ التـيـ قـطـعـتـهـاـ عـلـىـ أـنـفـسـهـاـ فـيـ نـهـاـيـةـ قـمـةـ الـأـرـضـ لـلـطـاـقـةـ الـمـسـتـدـامـةـ. ويـجـبـ عـلـىـ مـؤـتـمـرـ بـونـ أـنـ يـوجـهـ إـشـارـةـ وـاـضـحـةـ وـعـاجـلـةـ بـأـنـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ هـذـهـ الـدـوـلـ جـادـ فـيـ تـحـقـيقـ أـهـدافـ الـتـنـمـيـةـ الـأـلـفـيـةـ التـيـ تـتـخـصـ فـيـ اـجـتـثـاثـ الـفـقـرـ وـالـحدـ مـنـ مـخـاطـرـ التـغـيـرـ الـمـنـاخـيـ مـنـ خـلـالـ اـسـتـخـدـمـ مـصـادـرـ طـاـقـةـ نـظـيـفـةـ وـيـمـكـنـ تـحـمـلـ كـلـفـتـهـاـ. يـحـددـ الـبـيـانـ "ـالـمـتـجـدـدـاتـ الـجـديـدـةـ"ـ وـيـعـرـفـهـاـ فـيـ مـقـابـلـ الـطـاـقـاتـ الـقـلـيـدـيـةـ الـمـائـيـةـ وـمـخـتـلـفـ أـنـوـاعـ الـطـاـقـةـ غـيرـ الـمـسـتـدـامـةـ. يـجـبـ أـنـ يـتـقـنـ أـكـبـرـ عـدـدـ مـمـكـنـ مـنـ الدـوـلـ عـلـىـ التـزـامـاتـ جـديـدـةـ وـطـمـوـحـةـ فـيـ بـونـ وـأـلـاـ يـسـمـحـواـ لـتـلـكـ الدـوـلـ التـيـ لـاـ تـرـغـبـ فـيـ المـشـارـكـةـ أـنـ تـتـشـيـيـنـ مـعـهـمـ. يـطـرـحـ الـبـيـانـ قـائـمـةـ بـكـثـيرـ مـنـ الـعـنـاصـرـ الـلـازـمـةـ لـتـحـقـيقـ مـثـلـ هـذـهـ الـالـتـزـامـاتـ مـثـلـ إـلـغـاءـ التـدـريـجيـ لـلـدـعـمـ الـمـقـدـمـ لـلـطـاـقـاتـ الـأـحـفـورـيـةـ وـالـنـوـوـيـةـ، وـسـيـاسـاتـ وـإـجـرـاءـاتـ جـديـدـةـ لـدـعـمـ الـمـتـجـدـدـاتـ، وـتـوـفـيرـ دـعـمـ أـكـبـرـ لـلـخـيـارـاتـ غـيرـ الـمـرـتـبـطـةـ بـالـشـبـكـاتـ وـبـالـكـهـرـبـاءـ. كـمـ يـشـدـدـ عـلـىـ أـشـكـالـ التـميـزـ حـسـبـ النـوـعـ الـاـجـتـمـاعـيـ الـوارـدـ فـيـ مـصـادـرـ الـطـاـقـةـ الـقـلـيـدـيـةـ فـيـ الـبـلـادـ النـامـيـةـ وـيـبـرـزـ أـهـمـيـةـ الـطـاـقـاتـ الـمـتـجـدـدـةـ الـجـديـدـةـ فـيـ تـمـكـينـ الـاـقـتصـادـ. كـمـ تـدـعـوـ الـمـنـظـمـاتـ الـأـهـلـيـةـ لـتـبـنـيـ نـظـمـ كـتـابـةـ تـقـارـيرـ وـرـصـدـ وـلـتـطـبـيقـ عـمـلـيـةـ مـلـمـوـسـةـ.

يـرـكـزـ بـيـانـ الـمـنـظـمـاتـ الـأـهـلـيـةـ عـلـىـ ضـرـورـةـ أـلـاـ يـفـضـيـ مـؤـتـمـرـ بـونـ إـلـىـ التـزـامـاتـ جـديـدـةـ عـلـىـ عـاتـقـ الـحـكـومـاتـ وـكـافـةـ الـأـطـرافـ الـمـعـنـيـةـ وـحـسـبـ، بلـ يـشـيرـ أـيـضاـ إـلـىـ الـحـاجـةـ لـالـتـزـامـاتـ يـتـبـنـاـهاـ كـافـةـ الـمـشـارـكـيـنـ. وـيـشـمـلـ هـذـهـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ الـدـولـيـةـ التـيـ يـتـوـجـبـ عـلـيـهـاـ أـنـ تـلـغـيـ بـشـكـلـ تـدـريـجيـ التـموـيلـ الـذـيـ تـقـمـهـ لـمـصـادـرـ الـطـاـقـةـ الـأـحـفـورـيـةـ وـالـنـوـوـيـةـ وـالـمـسـتـخـدـمـةـ لـلـمـاءـ بـشـكـلـ كـبـيرـ، وـأـنـ يـتـمـ استـبـدـالـ هـذـهـ الـمـصـادـرـ بـطـاـقـاتـ مـتـجـدـدـةـ جـديـدـةـ وـذـاتـ كـلـفـةـ مـعـقـولـةـ، وـكـذـلـكـ الـجـهـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ الـتـيـ يـعـتـبرـ عـلـيـهـاـ حـاسـماـ فـيـ تـحـقـيقـ التـحـوـلـ نـحـوـ الـاـسـتـدـامـةـ.



صيغ هذا البيان في ورشة عمل دولية بعنوان "خريطة طريق للمتجددات ٢٠٠٤" (باد هونيف، ٥ - ٨ تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٣) الذي نظمته مؤسسة هييريش بول، بالتعاون مع عدة منظمات أهلية ألمانية تعنى بشئون البيئة والتنمية ومؤسسة دولية بيئية مختلفة. وكان الهدف من صياغة هذا البيان اتخاذ خطوة أولية نحو تحديد موقف المنظمات غير الحكومية من مؤتمر المتجددات ٢٠٠٤.

يجب على المؤسسات التي تدعم هذا البيان أن ترسل رسائل بالبريد الإلكتروني على عنوان (sign-on@forumue.de). البيان يعبر عن الموقف المشترك لكيورز (CURES) (مواطنون متحدون من أجل الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة)، وهو عبارة عن شبكة من المنظمات الأهلية أنشئت بغرض رصد العمليات الدولية المرتبطة بالطاقة لمتابعة القمة المنعقدة في جوهانسبرغ.

This declaration was elaborated at the international workshop "Roadmap to Renewables 2004" (Bad Honnef, 5-8 October 2003) organised by Heinrich Böll Foundation, German NGO Forum on Environment and Development and WWF International. It is intended as the starting point for a NGO position for the Renewables 2004 conference.

Organisations that support this declaration should send an e-mail to sign-on@forumue.de. The declaration is the common position of CURES (Citizens United for Renewable Energy and Sustainability), a network of NGOs created to monitor the energy-related international processes in the follow-up of the Johannesburg Summit.

Members of the CURES coordination are:
Barbara Kvac, Climate Action Network
Central and Eastern Europe
Sheila Oparaocha, Energia - International
Network on Gender and Sustainable Energy
Mika Ohbayashi, Institute for
Sustainable Energy Policies
Jennifer Morgan, WWF International
Roque Pedace, Rios Vivos / Friends of the Earth,
Argentina
Rafael Senga, WWF Philippines
Stephen Karekezi, African Energy Policy
Research Network
Steve Sawyer, Greenpeace International
Jörg Haas, Heinrich Böll Foundation
Jürgen Maier, German NGO Forum
on Environment and Development
Richard Worthington, Earthlife

Contact information:
German NGO Forum on
Environment & Development
Am Michaelshof 8-10
53177 Bonn
Germany
Tel.: +49-228-359704
Fax: +49-228-92399356
E-mail: info@forumue.de

الطاقة المتجددة تحدي رئيسي في القرن الواحد والعشرين



إن سيناريوهات الطاقة الحالية للقرن الواحد والعشرين غير مستدامة. سير العمل فيها يعني عادة كارثة بيئية ستؤثر على الأكثر فقراً وتبقى على الفجوة التي تزداد اتساعاً بين الأغنياء والفقراء في الدول.

إن إمكانية الوصول إلى طاقة أساسية نظيفة وذات كلفة يمكن تحملها لأمر حيوي للتنمية المستدامة ولمكافحة الفقر (ونجد مع الفقر في الطاقة ~~تحيز~~ النوع الاجتماعي) ومن شأنها أن تخلق مزايَا في مجالات الصحة ومحو الأمية وخلق الوظائف وتوليد الدخل والتمكين الاقتصادي والمساواة. الكثير من التجمعات الأكثر فقراً في المناطق الريفية إما لديها إمكانية محدودة للحصول على الطاقة النظيفة أو أنها لا تحصل عليها على الإطلاق.

إذا ما كنا نرغب في الحد من الآثار الخطيرة للتغير المناخي فمن الضروري بمكان أن تكون أعلى نسبة لمعدل ارتفاع الحرارة الكونية نقل عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل التصنيع وأن يتم خفض هذه الحرارة بأسرع ما يمكن فيما بعد. وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف، يجب أن يكون هناك تحول أساسياً نحو الطاقة النظيفة في العالم وأن تستثمر في تخفيض جوهري وسريع في نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

إن التحول السريع خاصية من قبل الدول الصناعية و تلك التي تحول إلى الصناعة نحو الطاقة النظيفة وثورة عارمة لترشيد استخدام الطاقة وتخفيض كلفتها لأمر ضروري لتفادي الآثار المدمرة للتغير المناخي.



وكان بروتوكول كيوتو الخطوة الأولى نحو هذا التحول ويجب على روسيا أن تصادق عليه على الفور.

* التركيز بشكل أساسي على تأسيس برنامج خاص لتزويد ملاري نسمة بطاقة نظيفة وذات كلفة معقولة وتعتبر هذه خطوة نحو تحقيق أهداف الألية للتنمية. وإننا نطالب بخدمات طاقة مجانية لتلبية الاحتياجات الأساسية يتم تخصيصها لكل شخص آخرين بالاعتبار استراتيجيات سبل العيش التي تخثارها كل دولة. وكجزء من الإطار الشمولي لخلق مستقبل للطاقة المستدامة يحقق كل من الأهداف المشار إليها أعلاه، فإن المتغيرات الجديدة لها دور هام سياسات وتقنيات طموحة لفاء استخدام الطاقة تشكل أيضا جزءا من هذه المعادلة. وكما هو الحال مع المتغيرات الجديدة، فإن سياسات كفاءة استخدام الطاقة وتغير أنماط استهلاك الطاقة غير المستدامة سوف تخلق منتجات وأسواق جديدة ومستدامة وتولد وظائف إضافية وتحسن الوضع الصحي بشكل كبير كما ستنقل من الفواتير التي تدفع لقاء استهلاك الطاقة.

إننا نتطلع إلى عالم خال من الفقر، يتسم بالمساواة في النوع الاجتماعي وحيث يستطيع كل البشر الحصول على خدمات طاقة نظيفة تكون لهم القدرة على تحمل مصاريفها وحيث يمكن تفادي الدمار الذي يسببه التغير المناخي.

قمة الأرض للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ ٢٠٠٢) لم تحدث أثرا يذكر في توجهنا نحو تحقيق هذه الأهداف. ويرجع الفشل الذريع الذي عانت منه هذه القمة إلى أن بعض الحكومات منعت المجتمعات الدولية من الاتفاق على التزامات لزيادة حصتها في المتغيرات الجديدة عبر العالم وتوفير طاقة نظيفة وذات كلفة معقولة نحو ملاري نسمة يعيشون الآن بدون مصدر للطاقة. وإننا ندرك بأن إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الأساسية لدى الفقراء في المدن والريف يعتبر واحدا من حقوق الإنسان الأساسية.

وحتى يتمكن العالم من المضي قدما في طريق الطاقة المستدامة، فإننا نرحب بمبادرة الحكومة الألمانية لاستضافة مؤتمر هام حول المتغيرات في حزيران/يونيو ٤، ٢٠٠٤، وكذلك البيان الصادر عن ائتلاف جوهانسبرغ للطاقة المتعددة.

إننا بحاجة لاتخاذ خطوات حاسمة للقيام بما يلي:

* تحويل نظام الطاقة العالمي من نظام يعتمد على محروقات النفط (الأحفورية) والطاقة المائية الضخمة والطاقة النووية إلى نظام يرتكز على المتغيرات وترشيد الاستخدام.



التمكين سيطرة المجتمع وإدارته لمصادره المحلية للطاقة من شأنه أن يمكن هذا المجتمع بدلاً من خلق معتمدين جدد على مواد/ معدات و"وقود" يتم توريده من "الخارج"؛

* الأمان ومزايا للبيئة المحلية المتجددة الجديدة، كجزء مهم من الطاقة التي تتبع من نظم تمتلكها وتسيطر عليها المجتمعات المحلية من شأنها أن تؤدي إلى مزايا كبيرة في مجال حماية وإدارة البيئة المحلية؛

كما أن المتجددة الجديدة تؤدي دوراً هاماً في معالجة تهديد التغير المناخي الخطير على المستوى العالمي وتحد من تلوث الهواء والماء على المستويين الإقليمي والم المحلي. بالإضافة لاستبدال الوقود الأحفوري وغيرها من التكنولوجيا "القفرة" التي تسبب التغير المناخي وتلوث البيئة؛

* تحفز المتجددة الجديدة الأمان في استخدام الطاقة من الناحية الاقتصادية حيث إنها تخلق الكثير من الوظائف الإضافية لكل وحدة من الطاقة التي يتم إنتاجها كما تفضي إلى صناعات جديدة كلياً؛

* لا تخضع المتجددة الجديدة إلى حالات غياب الأمن الاقتصادي التي تسببها ذبذبة أسعار السلع وخاصة أسعار الوقود الأحفوري في الأسواق العالمية. بالنسبة لكل من الدول الصناعية والنامية فإن المتجددة الجديدة تخلق مزايا رئيسية في مجال الاستقرار الاقتصادي.

* وهناك احتمال أقل أن تخضع المتجددة الجديدة لنفس درجة الانكشاف التي تمر بها نظم الطاقة المركزية المتمثلة في الوقود الأحفوري المعتمد أو في النظم التي تدار بالطاقة النووية. بالإضافة لأنها توزع الطاقة في شبكات منتقلة إقليمية ومحلية، فإنها تزيد من استقرار تلك الشبكات وتخفف من احتمال تعطيلها؛ كما أنها لن تكون سبباً في كارثة بيئية متلماً هو الحال في التسرب النفطي، وانفجار ناقلات النفط أو الحوادث النووية، وهي أقل عرضة لأعمال عنف عشوائية؛

* تتوفر المتجددة على المستوى العالمي، ولن تكون سبباً في اندلاع

التحول في المنظور المحوري الحالي

متجددات جديدة الخيار الأفضل

فيما يتعلق بكل من الأهداف المبينة أعلاه: مكافحة التغير المناخي والحد من الفقر، فإن المتجددات الجديدة تخلق خيارا لا مركزيا يولد وظائف ودخل ويساهم في تكين المجتمعات المحلية ويعزز من الاعتماد على الذات.

وكمحرك التنمية المستدامة للملياري فقير في المناطق الريفية والحضرية في العالم النامي، فإن خيارات الطاقة المتعددة غير الكهربائية وغير المتصلة بال شبكات (مثل أفران الطبخ المحسنة، والأجهزة التي تستخد كمية قليلة من الطاقة المائية لتوليد الطاقة الميكانيكية، وأجهزة التدفئة والتلقيح التي تعمل بالطاقة الشمسية ومضخات الرياح وأجهزة التعقيم التي تعمل بالطاقة الشمسية) من شأنها أن تلعب دورا إيجابيا في الأمور التالية:

* تعزيز المساواة الجندرية مصادر الطاقة التقليدية، وخاصة الكتلة الحيوية التقليدية، تلقى بحمل غير متناسب على النساء. ونظرًا للدور التقليدي للنساء في جمع واستخدام الوقود، فإن هناك إمكانية كبيرة لهدر الوقت الذي من الممكن استخدامه في أعمال أكثر إنتاجية، كما أن هذا العمل يهدى الكثير من الطاقة البشرية.

* محاربة تلوث الهواء الداخلي يرتبط التلوث الهوائي باستخدام الكتلة الحيوية التقليدية في أفران الطبخ غير الكفاءة وفي أجهزة التدفئة غير المناسبة، وهذه أحد أهم أسباب الأمراض والوفيات في البلدان النامية خاصة بين النساء والأطفال؛

* الاعتماد الذاتي اقتصاديًا عادة ما يدفع الفقراء حصة كبيرة غير متناسبة مع دخفهم على الكيروسين والبطاريات والشمعون لتلبية احتياجاتهم من الطاقة؛ مصادر الطاقة المتعددة خاصة تلك الخيارات غير الكهربائية، يمكنها أن تقلص بشكل كبير من تكلفة المصادر "المستوردة"؛

ينفق العالم حاليا أكثر من تريليون يورو سنويا على فواتير استخدام الطاقة ويستمر ما بين ٢٩٠ و ٤٣٠ مليار يورو سنويا في بنى تحتية جديدة للطاقة. إن إعادة توجيه جزء من هذه الأموال من شأنه أن يزيد من حصة المتجددات الجديدة بشكل كبير. مصادر المتجددات الجديدة تقدم أكثر من إمكانية لتلبية احتياجات البشر من الطاقة وهي بطبيعتها لا مركزية وبالتالي من غير المحمول أن تقضي إلى نشوء الحروب والنزاعات التي تحدث كثيرا في الدول الغنية بالنفط.

ولكن، نظم الطاقة الحالية تميز بشكل شديد ضد الطاقات المتعددة. تتفق منتجات الوقود الأحفوري ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ مليار يورو كدعم كل سنة من دافعي الضرائب، مما يجعلها بشكل مقصٍّ تناهية. عند احتساب التكاليف الخارجية مثل التغير المناخي فإن هذا يعني أن تقييمات الطاقة التقليدية لن تكون تناهية. المعوقات الإدارية والتشريعية عادة ما تخرج المتجددات الجديدة من أسواق الطاقة. وحتى في ظل هكذا ظروف، فإن الطاقة الشمسية الحرارية والرياح والكتلة الحيوية الحديثة تستطيع المنافسة في الأسعار في الكثير من المناطق.





يجب على الحكومات الوطنية أن تصدر تعليماتها لكافّة مؤسسات التمويل الدولي لتبني الآتي:

* مع حلول عام ٢٠٠٨ يجب القيام بالغاية تدريجي لتمويل مصادر الطاقة الأحفورية والتلوية والتي تستخدم الماء الوفير ولا تنطبق مع توصيات المؤتمر العالمي للتنمية واستبدالها بالمتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة. يجب أن تنسق الحكومات سياستها في هذه المؤسسات لضمان الحصول على الأصول اللازمة لتمكن من إحداث هذا التحول.

* يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تقر بالاستثمار في المتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة كمساهمة في تسديد الديون.

تستبدلها بالمتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة مع حلول العام ٢٠٠٨ . ولتحقيق هذا الهدف، يتوجب عليها البدء بتغيير المحافظ المخصصة للطاقة الخاصة بها إلى ٢٠٪ للفور في استخدام الطاقة والمتجددة الجديدة مع بداية العام القادم. يجب أن تقسم هذه الهيئات بشفافية أكبر حتى يمكنها رصد وتقييم مدى تحقيق الأهداف.

* لتحقيق هذه الأهداف يجب على الهيئات أن تباشر بعملية إصلاح مؤسسي على الفور وأن تدخل إجراءات بناء قدرات لدعم الترتيبات القطاعية الجديدة وأن تلغي الشروط التفضيلية للوقود الأحفوري والتكنولوجيا النووية بموجب تدابير المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية بشأن قروض التصدير.

* وبخاصة يجب على هذه الهيئات أن تطرح معدلات فائدة أقل وتوفر أفضل شروط للسداد بموجب الإرشادات القائمة لدعم المتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة.

ويجب أن يتفق أكبر عدد ممكن من الدول على هذه الالترامات الجديدة في التصريح وألا يتقاعوا عن العمل بفعل الدول التي لا ترغب في المشاركة. من الواضح أن هذه الدول لا تبذل جهداً لتدعم الطاقة المتتجدة وهي وبالتالي لن تستفيد من مزايا توليد وظائف جديدة، وفرص التصدير الجديدة، والحد من تلوث الهواء والماء وتقليل الأثر الحراري للغازات المنبعثة.

بنوك التنمية متعددة الأطراف

* يجب أن تنشئ هذه البنوك وحدات تخصصية للمتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة وأن تستخدم فيها مصريفيين ومهندسين لديهم خبرة في الإقراض في مجال المتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة. يجب التركيز بشكل أساسي على التقنيات قليلة الكلفة مع إمكانية الإنتاج والصيانة محلياً والطاقة الريفية وموارد غير مرتبطة بال شبكات.

* أية مشاركة للمصارف التنموية متعددة الأطراف في إصلاح قطاع الطاقة وإعادة هيكلته من شأنه أن يشجع على تنفيذ المتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة.

هيئات الإقراض لغاييات التصدير

* يجب على هذه الهيئات أن تلغي بشكل تدريجي دعمها للطاقة الأحفورية والتلوية والمائية التي لا تتطبق عليها توصيات المؤتمر العالمي للتنمية وأن

تصريح بون للدول ذات التفكير المشترك تقود المسيرة

أهداف وطنية وإقليمية جديدة وطموحة لزيادة الحصة من المتغيرات الجديدة.

* سياسات وإجراءات جديدة لدعم أهدافنا التي ترتكز على أمثلة من قصص نجاح ذات مصداقية.

* المجتمعات توحد بين النوع الاجتماعي في كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالطاقة المتعددة.

* آليات لتسهيل النقل الخالص للتكنولوجيا والقدرات على مستوى كل من شمال/جنوب/جنوب/جنوب وتشجع على الاكتفاء الذاتي وتمنع الاتكالية.

* سياسات جديدة وطموحة لزيادة ترشيد استخدام الطاقة.

* استراتيجية شاملة للتمويل تشمل العناصر التالية:

* تعزيز مشاريع التمويل الصغيرة للمتغيرات الجديدة وترشيد استخدام الطاقة، مثل الأموال التي يتم تدويرها، حيث تتتوفر وخلالها حيث لا تتتوفر لتطوير مؤسسة محلية وتحسين مستوى المعيشة؛

* البحث والتنمية والعرض في البلاد النامية؛

* مؤسسات مالية دولية، هيئات الإقراض لغايات التصدير وحكومات مشاركة في مشاريع الكربون يجب عليها لا تشتري الاعتمادات والضمادات لآلية تنمية نظيفة فحسب وإنما عليها أن تنفذ المشاريع بشكل مشترك لتحقيق المقياس الذهبي.

من أجل خلق التحول العالمي لنظم الطاقة من الضروري طرق أبواب مصادر تمويل جديدة. إمكانية زيادة تكاليف استخدام الموارد الشائعة عالمياً تستحق الفحص بعناية أكبر. فيما يتعلق بالتمويل الحالي، على أية حال، هناك عدد من الإجراءات التي يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تتنفيذها.

يجب أن يرسل تصريح بون إشارة واضحة وعاجلة إلى أن عدداً كبيراً من الدول جاد بشأن تحقيق أهداف الألفية التنموية من اجتثاث الفقر وتقليل مخاطر التغير المناخي من خلال استخدام طاقة نظيفة ذات كلفة يمكن تحملها.

ومن خلال هذا العمل فإن تصريح بون يشجع بشكل خاص على ما يلي:

* تنفيذ عمليات تقدير مستقلة تماماً وشاملة تتم بالمشاركة للاحتياجات والخيارات مع فتح المجال بشكل كامل للحصول على المعلومات وتحديد "المشاريع الأولية" لتطوير الطاقة المستدامة. ويجب أن يتم استخدامها لاحقاً من قبل كافة العاملين للخطيط ولتمويل وتنفيذ عملية تخطيط تطوير طاقة مستدامة.

* برنامج عمل يحتوي على دعم أكبر للخيارات غير الشبكية وغير الكهربائية بما في ذلك:

* مقر مؤسسي لتطوير التكنولوجيا ونشرها وبناء القدرات وتراسم رأس المال في مقابل النظم المركزية المرتكزة على شبكات والتي تستمد طاقتها من كميات المياه المتداولة بشكل كبير أو من الطاقة النووية أو من الوقود الأحفوري؛

* تطوير قدرات محلية للتكنولوجيا والتمويل والتصنيع والصيانة وغير ذلك من الأمور مع التركيز على خلق الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي؛

* زيادة التمويل المعرف في الدولة التمويلية الثانية في المنطقة الأفريقية والكاريبية والمحيط الهادئ ومساعدة تنموية عبر البحار والإنفاق على تطوير قطاع الطاقة؛

المتجددات ٤: يلزمها التزامات جديدة من قبل كافة المشاركين



يحظى مؤتمر المتجددات ٤ بموقع فريد من نوعه بسبب التوقيع الكبير بالمشاركين الذين سيشاركون فيه. الحكومات المحلية والوطنية والشركات وأعضاء البرلمانات واتحادات العمال والمؤسسات التمويلية الدولية والهيئات التي تقدم قروضاً للتصدير والمؤسسات بين حكومية والمنظمات الأهلية التنموية والبيئية والأكاديميين والحركات الاجتماعية والمجموعات الأصلية والإعلام جميعاً سوف يحضرون المؤتمر. تؤدي كل واحدة من هذه المجموعات دوراً مختلفاً في المداولات حول الطاقة ويمكنها وبالتالي أن تتعهد بالتزامات مميزة لإنجاح المؤتمر. وإننا نؤمن بأن كل واحدة من المجموعات الواردة في القائمة أعلاه لديها فرصة لقطع التزامات على نفسها لزيادة حصتها من المتجددات الجديدة ويجب أن تقوم بهذا العمل في بون. في الواقع، إننا نؤمن بأنها إن قامت بذلك في هذا الاجتماع فإنها ستحدث فرقاً كبيراً.

وعليه فإننا ندعوا كافة المشاركين لقطع التزامات جديدة لزيادة حصتهم من الطاقة المتجددة. ويجب أن تتوافق هذه التعهدات مع مجموعة من المعايير للتأكد من ضبط النوعية. يجب أن تخلق الحكومة المضيفة عملية لتعريف معايير ضبط النوعية والآليات الازمة لذلك للتأكد من تنفيذها. بعض الأمثلة على المعايير يشمل:

- * زيادة المتجددات الجديدة.
- * تقييم الأثر الجندرى والأثر على المساواة.
- * تحفيز التمكين المحلي.
- * الأهداف التنموية الألفية،
- * التحرك تجاه أهداف بيئية بعيدة المدى.

ائتلاف جوهانسبرغ للطاقة المتجددة

إن الدول المشاركة في ائتلاف جوهانسبرغ للطاقة المتجددة يجب أن تتوصل إلى أهدافها الوطنية خلال مؤتمر بون وأن تبرهن على قيادتها ووفائها بوعودها التي قطعتها على نفسها في القمة العالمية للتنمية. ونذكر بأننا سنعمل مع هذه الدول بشكل نشط لضمان المحافظة على الوعود كما يجب تأسيس سكرتارية تكون:

- * تنسن بالشفافية والمصداقية وتمثل جمل الدول الأعضاء في هذا التحالف.
- * تضم موظفين من كافة الدول ولديها موارد مالية كافية.
- * تقدم التقارير للائتلاف.
- * تجمع المقترنات على السياسات والإجراءات والأهداف من/ ومن أجل الدول الأعضاء.
- * تتشاور بشكل كاف مع المعينين المحليين والدوليين.
- * تنظم النواحي بين الحكومية لعملية المتابعة ما بعد بون.
- * تساعد في تأسيس وتوسيع آليات التمويل الحالية والجديدة للمتجددات الجديدة في دول التحالف.

يجب أيضاً أن يقوم الائتلاف بإصلاح عملية التمويل وآليات نقل التكنولوجيا لصالح المتجددات الجديدة من أجل وعبر الدول الأعضاء في التحالف. وهذا يعني بشكل خاص:

- * إلغاء المعوقات على الاستيراد وإدخال نظمنفذتجارية لها معاملة الأفضلية لتكنولوجيا المتجددات الجديدة.
- * خلق منشآت تمويل جديدة للمتجددات الجديدة.
- * إصلاح عملية تحول المصادر الثانوية للأطراف الحالية للتحول نحو المتجددات الجديدة مثل التمويل من هيئات الإقراض لغايات التصدير.
- * إنشاء وصيانة صناعات متجددة جديدة في دول الائتلاف.
- * توفير آليات بناء القدرات وتمكين التبادل التكنولوجي والمعلوماتي بين الدول الأعضاء في الائتلاف.

حتى نضمن تنفيذ التعهادات وتحقيق تقدم أكثر، يجب أن يخلق مؤتمر بون نظم رصد وكتابه تقارير كما عليه أن يؤسس عملية متابعة ملموسة. يلزم عملية المتابعة على المستوى الدولي هيكلية تضم مختلف المعينين والمتاثرين وسكرتارية ممأسسة يجب أن تكون حالياً متعددة الأطراف ولكن شرط أن تنشأ خارج إطار الأمم المتحدة. يمكن أن يكون هذا شبيهاً بعمليات أوتاوا التي أفضت إلى معاهدة الألغام الأرضية التي بادرت إليها بعض الحكومات والمنظمات الأهلية.

كذلك يجب أن تشمل عملية المتابعة على الأمور التالية:

١. تقارير تقييم ورصد لتطور العمل مع معايير يتم الاتفاق عليها وترتبط بالأهداف الرئيسية للمؤتمر. يتوجب على الحكومات أن تقدم تقاريرها للبرلمانات الوطنية والمجتمع الدولي. يجب أن تشمل التقارير على مشاركة المتاثرين والمعينين وأن يتم عرضها على مؤتمر التنمية الاجتماعية ٢٠٠٦ في الجلسة المخصصة للطاقة.
٢. مؤتمر متابعة في البلاد النامية.
٣. مسئولة مؤسسة واضحة على مستوى عال.

يجب أن تتولى الحكومات الوطنية دور القيادة في خلق كل من عملية المتابعة وعملية المشاركة المحلية التي تضم مستويات متعددة من المتاثرين والمعينين. بناء قدرات المنظمات الأهلية للمشاركة في العملية ضروري أيضاً.



محطات ومنتشرات جديدة. سواء من خلال القروض المباشرة أو ضمانات القيود أو التوجيه في مجال السياسات فإن هذه المؤسسات تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد مستقبل مختلف أنواع الطاقة. وعليه فإننا ندعو هذه المؤسسات لتعهد بالالتزامات التالية:

١. مع حلول عام ٢٠٠٨، يجب إلغاء التمويل المخصص للطاقة الأحفورية والنفطية والمائية التي لا تتماشى مع توصيات المؤتمر الدولي للتنمية بشكل تدريجي واستبدالها بالمتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة من قبل كافة المؤسسات المالية الدولية.
٢. أن تلتزم بالتحول نحو الاستثمار في الطاقة التي لا تستخدم الكربون (الفحم) بشكل مكثف والتي من شأنها تدعيم المتجددة الجديدة وترشيد استخدام الطاقة؛
٣. توفير التدريب لموظفيها على الإقراض المخصص للمتجددات الجديدة ولترشيد استخدام الطاقة.

كما يتوجب على المصارف التي التحقت بمبادئ الإكوادور أن تتبع سياسات الطاقة الخاصة بمصارف التنمية الألفية المرتكزة على المبادئ التي بينها سابقاً.

المنظمات بين الحكومية مثل مؤسسة الطاقة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لها أهميتها في توجيه التدفق المالي المنخفض حالياً نحو مشاريع الطاقة المتعددة في كافة بقاع الأرض. وحتى تتمكن هذه المؤسسات من زيادة التوجّه نحو الطاقات المتعددة الجديدة فإنه ينبغي عليها أن:

١. تضع الدول التي لديها أهداف للطاقة المتعددة في أولوياتها الخاصة بنقل التكنولوجيا؛
٢. تخلق برامج لبناء القدرات لغايات التصنيع والتوفيق مثل الخبرات من الدول التي تقود العمل في مجال الطاقة المتعددة.

أعضاء البرلمانات لهم دورهم الحيوي في تطوير قوانين الطاقة الوطنية والتأثير على محافل النقاش الوطنية والدولية. وإننا ندعو أعضاء البرلمانات للانضمام إلى بون حتى:

١. يصدروا قوانين تزيد من حصة المتجددة الجديدة.
٢. يضمنوا أن تقوم حكوماتهم الوطنية بالإعلان عن التزامات جديدة لزيادة الحصة في الطاقة المتعددة.
٣. يقوموا بالإلغاء التدريجي للدعم المالي الذي يتم تقديمها ل الوقود الأحفوري والتوجه نحو إصلاح بيئي (إيكولوجي) للنظم الضريبية.
٤. يقوموا بالترويج للطاقة المتعددة لدى زملائهم من أعضاء البرلمانات.
٥. يقوموا بالترويج لبرامج ترشيد استخدام الطاقة.

الاتحادات العمال سوف تخلق الطاقة المتعددة وظائف جديدة نظيفة لعمال في كافة أنحاء العالم. عليه يجب على الاتحادات والنقابات العمالية أن تشارك في الجدول حول الطاقة لتضمن توليد وظائف أكثر على مستوى العالم في هذه الصناعات الجديدة. ويجب على هذه النقابات أن:

١. تدعم بشكل بناء التحول إلى الطاقات المتعددة التي تتطلب عدد عمال أكبر؛
٢. تدعم العمال في قطاعات الطاقة غير المستدامة حالياً حتى يحصلوا على وظائف في قطاعات الطاقة المستدامة؛
٣. زيادة الوعي لدى الاتحادات الأكثر تأثير بوجود فرص في مجال الطاقة المتعددة؛
٤. العمل مع الحكومات والشركات لإنشاء برامج مساعدة اجتماعية للعمال الذين قد يتأثروا بالتحول نحو الطاقة النظيفة.

المؤسسات المالية الدولية وهيئات الإقراض لغايات التصدير توفر الموارد وضمانات القروض حول العالم لبناء

الحكومات على مستوى الدولة المقاطعة والحكومات المحلية

في كثير من الدول يمكنها أن تصدر قوانينها لزيادة حصتها من الطاقة المتتجدة الجديدة. وعادة ما توفر هذه القوانين فرص تسويقية للشركات العاملة في الدولة/ المدينة وتخلق بيئة أنفظ للمواطنين الذين يعيشون فيها. يجب أن يقوم أكبر عدد ممكن من الدول والحكومات المحلية بما يلي:

١. الإعلان عن أهداف وسياسات وإجراءات تزيد من حصة المتجددات الجديدة مثل مقاييس طموحة لمحافظة الطاقة المتتجدة، وحوافز ضريبية ودعوة الحكومات الوطنية لتحذو حذوها.
٢. الإعلان عن نيتها في استغلال موقعها كمالك ومساهم في مرافق الخدمة لتحويلها بعيداً عن الوقود النووي والأحفوري.
٣. التأكيد من أن المجتمعات المتأثر تشارك في عمليات صنع القرار وضمان احترام حقوقها ومصالحها.
٤. العمل كقدوة وال المباشرة بطرح عطاءات عامة مع اشتراط أن تاحترم البيئة.

تلعب الشركات دوراً مزدوجاً في الجدل الدائر حول الطاقة يعتمد على القطاع الذي تمتلكه. سواء كانت الشركات مستهلكة للكهرباء أو منتجة لها، فإن الشركات تحدد في كثير من الحالات سياسات الطاقة في كافة أنحاء العالم. عليه يجب على الشركات المشاركة أن:

١. تلتزم بالتحول في إنتاج الطاقة من الفحم والنفط إلى المتجددات الجديدة إذا ما كانت منتجة للطاقة؛
٢. تلتزم بشراء الكهرباء النظيفة بيئياً كلما كان ذلك ممكناً إذا كانت مستهلكاً للطاقة؛
٣. أن تمارس الضغط على الحكومة لتدعم سياسات قوية للطاقة المتتجدة الجديدة، بما في ذلك إرساء إطار قانوني وتشريع ملائم واستخدام الأدوات الاقتصادية المتوفرة؛
٤. تمويل خدمات الطاقة النظيفة التي يمكن تحمل كلفتها في الدول النامية؛
٥. تمويل برامج تهدف إلى ترشيد استخدام الطاقة من مصادر الطاقة المختلفة.

تضع الحكومات الوطنية إطار عمل تنظيمي لسياسة وممارسات الطاقة وهي وبالتالي توادي الدور الأكبر في تحديد وترويج الطاقة المتتجدة وتطويرها. ويجب أن يقوم أكبر عدد ممكن من الحكومات بما يلي:

١. وضع أهداف جديدة وطموحة للمتجددات الجديدة.
٢. الإعلان عن سياسات وإجراءات جديدة لزيادة حصتها من المتجددات الجديدة، مثل القوانين الخاصة بالتعذية بالطاقة، والحوافز الضريبية، ومقاييس طموحة لمحافظة المتجددات تكون ملائمة للظروف الوطنية وذلك بالتشاور مع المشاركين المحليين.
٣. الإعلان عن سياسات جديدة للإلغاء التدريجي للدعم المالي للوقود الأحفوري والنووي.
٤. الإعلان عن خطط تنموية جديدة لتوفير طاقة نظيفة يمكن تحمل كلفتها لأولئك الذي يفتقرن للطاقة.
٥. جعل المتجددات الجديدة أولوية في التعاون التموي الثنائي والمتعدد الأطراف خاصة من خل مشاريع التمويل الصغيرة.
٦. خلق أسعار عادلة وتنسم بالشفافية لإمكانية الشبك مع الطاقة المتتجدة آخذة بالحسبان المزايا الاقتصادية لدمج عملية التوليد.
٧. التحول إلى نماذج يقتدى بها من خلال جعل ترشيد استخدام الطاقة من أولوياتها في نشاطاتها ومن خلال استخدام وقدر أكثر نظافة لتلبية احتياجاتها.
٨. ضمان الطلب المبني على عرض الطاقة على أساس التقييم واتخاذ القرارات بالمشاركة.
٩. خلق برامج وطنية لدعم ترشيد استخدام الطاقة.
١٠. وضع برامج مساعدة اجتماعية للعاملين والمجتمعات التي قد تتأثر بالتحول نحو الطاقة الأنظف.
١١. تشجيع إدخال مواضيع حول المتجددات الجديدة وترشيد استخدام الطاقة في مناهج التعليم الوطني وفي التدريب المهني.

Signatories of the Declaration

African Energy Policy Research Network, Kenya
 Albertine Rift Conservation Society, Uganda
 Alternative Energy Project for Sustainability, Thailand
 Anjos do Tempo, Brazil
 Armenian Women Health and Healthy Environment, Armenia
 Associação de Preservação e Equilíbrio do Meio Ambiente de Santa Catarina, Brazil
 Associação Ecológico Carijós – São Francisco do Sul, Brazil
 Association for Sustainable Human Development, Armenia
 Association for the Integration of Technology and Organisms, Germany
 Association for useful activities Ecomission 21st century – Bulgaria
 Association of Environmental Citizens Initiatives (BBIU), Germany
 Biom, Kyrgyz Republic
 Biomasse in Pankow, Germany
 Bios, Republic of Moldova
 Bund der Energieverbraucher – Association of Energy Consumers, Germany
 „Burg“ Youth Environmental Center NGO, Armenia
 Catalan Agreement for a Clean and Renewable Energy
 Catholic Rural Youth Movement (KJUB), Germany
 Censat Agua Viva, Colombia
 Center for Assistance to Environmental Initiatives, Russia
 Center for Environmental Public Advocacy, Slovakia
 Center for Strategic Research and Development of Georgia, Georgia
 Central and Eastern Europe Bankwatch Network
 Centre for Environment and Energy Research & Studies, Iran
 Centre for Environmental Information and Education, Bulgaria

InfoEcoclub, Bulgaria
 Inforse, Denmark
 Institut für Kirche und Gesellschaft – Ev. Kirche von Westfalen, Germany
 Institute for Applied Ecology, Germany
 Institute for Sustainable Energy Policies, Japan
 International Energy Brigades Network, Central and Eastern Europe
 International Institute for Energy Conservation
 International Network for Sustainable Energy
 International Rivers Network
 International Solar Energy Society, Germany
 IT Power India, India
 Kabang Kalikasan Ng Pilipinas Foundation, Philippines
 Landesarbeitsgemeinschaft Agenda 21 NRW, Germany
 Life / Women Develop Ecotechniques, Germany
 Mola Solaire International, Germany
 National Ecological Centre of Ukraine, Ukraine
 National Union of Metalworkers, South Africa
 Naturefriends, Germany
 NGO Working Group on Export Development Canada – A Working Group of the Halifax Initiative Coalition, Canada
 NM Ecologia/ Friends of the Earth, Bulgaria
 One World – One Future Foundation, Germany
 OtoVende, Germany
 Philippine Rural Reconstruction Movement, Philippines
 Philippine Solar Energy Society, Philippines
 Programa Argentina Sustentable, Argentina
 Programa Uruguay Sustentable, Uruguay
 Projeto Brasil Sustentável e Democrático, Brazil

For the Earth, Bulgaria
 Fórum Brasileiro de ONGs e Movimentos Sociais para o Meio Ambiente e o Desenvolvimento, Brazil
 Friends of Grand River/MistaShips, Canada
 Friends of the Earth, Argentina
 Friends of the Earth, Brazil
 Friends of the Earth, Canada
 Friends of the Earth, Germany
 Friends of the Earth, Japan
 Friends of the Earth, Slovakia
 Fundación Ecológica Bacatá, Colombia
 German Environmental Aid, Germany
 German League for Nature and Environment (DNR), Germany
 German NGO Forum on Environment and Development, Germany
 German Society for Nature Conservation(NABU), Germany
 Germanwatch, Germany
 Global Nature Fund, Germany
 Gökova – Akyaka'yi Sevenler Derneği, Turkey
 Green Action Association, Hungary
 Green Alternative, Georgia
 Green Energy Law Network, Japan
 Green Network, South Africa
 Greenpeace International
 Grán, Ireland
 Grüne Liga, Germany
 Hamburger Klimaschutz-Fonds, Germany
 Heinrich Boell Foundation, Germany
 Hello International Sustainable Energy Watch, France

Vitae Civis Institute for Development, Environment and Peace, Brazil
 Women for Peace, Germany, France
 Working Group on Rainforest Conservation, Germany
 World Wide Fund for Nature International
 World Wind Energy Association
 Yen Bjorn, Kyrgyzstan
 Youth Employment Summit – Azerbaijan Country Network, Azerbaijan
 Youth for Intergenerational Justice and Sustainability, Germany



Photo: INFOS/Sustainable Energy News



٣. تدرج المتغيرات الجديدة في مواد التعليم على عدة مستويات وأن تقوم بنشر هذه المواد التعليمية.

٤. تلتزم بالبعد الاجتماعي والبيئي في برامج التنفيذ والبحث المتعلق بالطاقة المتعددة الجديدة.

الحركات الاجتماعية والسكان الأصليين لهم دور حيوي في المجتمع. ومن خلال وفائهم بالالتزامات لتحقيق العدل الاجتماعي والبيئي فإنه عليهم أن:

١. يساعدوا في بناء الحركة من أجل التحول العادل نحو الطاقات المتعددة الجديدة.

٢. يطالبوا ويتبنوا الخيارات غير الكهربائية وغيرها من مصادر وتكنولوجيا الطاقات المتعددة الجديدة المناسبة والتي تحفز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي في مجال توفير الطاقة.

الإعلام غالباً ما يحدد كيفية عرض ونقل المعلومات، وعليه فإن ينبغي أن:

١. يلتزم بإدخال البعد الاجتماعي والبيئي في عملية عرض التقارير؛

٢. يلتزم بعرض تقارير إخبارية متوازنة حول قضایا الطاقة خاصة فيما يتعلق بمزايا المتغيرات الجديدة والدمار الذي يحدث للبيئة وصحة الإنسان هذا بالنسبة للإعلام المملوك للدولة والذي تشرف عليه الدولة.

٣. يشكل شبكة تضمن التغطية المناسبة والمدروسة لقضایا الطاقات المتعددة الجديدة سواء كحل للتغيير المناخي أو كمحرك للتنمية المستدامة.

المنظمات الأهلية التنموية تعمل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الظروف المعيشية للفقراء والنساء والأقل حظا من الناس. ويمكنها أن تقوم بدور هام في إدراج أولويات التنمية في الجدول حول الطاقة، ويتوارد عليها أن:

١. تلتزم بالعمل على الطاقات المتعددة الجديدة؛

٢. العمل على توحيد المتغيرات الجديدة في برامجها الخاصة وهيئات التنمية التي تتبعها وبالتالي يمكنها أن تربط بين الصحة والبيئة واحتياجات التنمية؛

٣. العمل على الرابط بين التغيير المناخي والطاقة المتعددة ومكافحة الفقر والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

المؤسسات الأهلية البيئية تعمل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية للحد من كافة أشكال التلوث وتحسين الظروف الطبيعية وحياة الناس. وهي نشطة أصلاً في الجدل السائد حول المتغيرات، ويجب عليها:

١. تلتزم بتوفير موارد إضافية لتنفيذ وتشجيع الجمهور للتحول لقضايا الطاقة المتعددة الجديدة؛

٢. أن تلتزم بتعيين منظمات أهلية جديدة وخلفاء غير اعتياديّين في المجال حول الطاقة المتعددة؛

٣. الالتزام بشجاع المستهلكين بشكل نشط على شراء الكهرباء النظيفة بيئياً؛

٤. شراء الكهرباء النظيفة بيئياً في المناطق التي لا تقوم بذلك بالفعل؛

٥. تحفيز التعاون بين الشمال والجنوب بين المنظمات غير الحكومية في مجال الطاقات المتعددة؛

٦. العمل على الرابط بين التغيير المناخي والطاقة المتعددة ومكافحة الفقر والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

المؤسسات الأكademية توفر لديها موارد هامة في مجال الطاقة وهذا ينبغي أن:

١. تلتزم بالتنمية والباحثين والباحث الذي يكون على قدر من الرصانة والجودة من الناحيّتين الاجتماعيين والاقتصاديين في مجال الطاقات المتعددة الجديدة؛

٢. تشجع نقل التكنولوجيا في مجال الطاقات المتعددة ما بين الشمال والجنوب وما بين الجنوب والجنوب.

الخلاصة

لم تتجه قمة الأرض للتنمية المستدامة في تقرير وجهات النظر العالمية لتحقيق أهداف مكافحة الفقر وزيادة المساواة في النوع الاجتماعي وسد كافة الناس بخدمات طاقة نظيفة وفي متناول الجميع أو في تفادي الأثر المدمر للتغيير المناخي. وقد أدى هذا الفشل إلى خيبة أمل كبيرة لدى مليارات الناس. يعرض مؤتمر بون فرصة ثانية لتوفير خدمات طاقة لمن لا تتوفر لديه هذه الخدمات وللباسرة في وضع العالم على طريق تفادي التغيير المناخي الكارثي. علينا ألا نهدر هذه الفرصة.